



الحركات الاجتماعية في القدس الشرقية من الكفاح الوطني العام إلى الكفاح التنموي المحلي وبناء السيادة من أسفل

د. وليد سالم¹

ملخص البحث ومشكلته وأهدافه وأهميته

يهدف هذا البحث إلى تشخيص وتحليل حالة الحركات الاجتماعية في القدس الشرقية في إطار مثلث استيطاني استعماري احتلالي أبرتهايدي، والتحويلات التي طرأت على هذا الكفاح بين مرحلتين: الكفاح الوطني العام (1967-2001) ثم الانتقال إلى الكفاح المحلي من عام 2001 وحتى اليوم. في جانبه النظري، يشمل البحث استعراضاً مكثفاً لمفهوم وتعريف الحركات الاجتماعية بأنواعها السياسية والتنموية والمجتمعية، ودورها في تطوير السيادة وبنائها، كما يتضمن تحليل البيئة الاستيطانية الاستعمارية التي تعمل في إطارها الحركات الاجتماعية في القدس الشرقية والردود الفلسطينية الرسمية عليها. ويتطرق البحث بعد ذلك إلى مراحل العمل الوطني الفلسطيني في القدس وأدوار الحركات الاجتماعية في بناء السيادة على القدس من أسفل، أو بالتكامل مع أعلى منذ عام 1967. وفي الختام يعرض

(1) دكتوراه في العلاقات الدولية/ جامعة الشرق الأدنى- شمال قبرص. محاضر جامعي سابق لمدة ست سنوات/ جامعة القدس في قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة وحل النزاعات. مؤلف ومحرر لما يزيد على ثلاثين كتاباً وعشرات الأوراق في نفس القضايا. كاتب عمود صحفي دوري، وناشط في الحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني والسياسي على مدى الأربعين سنة الماضية، ومدرب لثلاثين ألف فلسطيني ضمن مجالات تخصصه.

البحث دروساً مستفادة وأسئلة وخلاصات حول مغزى تحول الحركات الاجتماعية في القدس الشرقية من العمل الوطني الكفاحي العام إلى العمل التنموي المجتمعي المحلي. كما يشتمل القسم على اقتراحات عمل للمستقبل فلسطينياً وعربياً ودولياً بشأن إمكانية اعتماد الحركات الاجتماعية كرافعة لبناء السيادة الفلسطينية على القدس من أسفل ولاستعادة مركزيتها على كل المستويات.

تجدد الإشارة إلى أن القدس التي سيطر عليها البحث هي القدس الشرقية المحتلة عام 1967، وليس كل القدس بشرقها وغربها، حيث تحتاج الحقوق الفلسطينية في القدس الغربية بكل مكوناتها وتعقيدها إلى بحث خاص.

الكلمات المفتاحية

بناء السيادة من أسفل ومن أعلى، الحركات الجماهيرية، التنمية المبنية على المجتمع المحلي، القدس الشرقية، التحرر والاستقلال.

المحور الأول: إطار نظري مفاهيمي - تاريخي

يحتوي هذا المحور على مقدمات لفهم الحركات الاجتماعية وأدوارها في إطار استيطاني استعماري ومكونات أخرى، ولهذا سيضم القسم جزءاً نظرياً لتعريف الحركات الاجتماعية وكذلك أدوارها في بناء السيادة، كما يتضمن جزءاً نظرياً - تاريخياً حول كيفية فهم نظام السيطرة الصهيوني في القدس الشرقية وآفاقه، وأخيراً يضم القسم عرضاً موجزاً للردود الفلسطينية الرسمية على نظام السيطرة الصهيوني المذكور.

تمثل هذه الأجزاء الثلاثة للقسم الأول مقدمات من أجل تبيان دور الحركات الاجتماعية في خلق السيادة من أسفل في القدس الشرقية، علماً أن السيادة في إطار استيطاني استعماري يمكن أن تفهم وفق هذا البحث على ثلاث درجات: درجة الحد الأدنى المتمثلة بالحفاظ على الوجود الوطني في المدينة وتثبيتته ودرجة الحد الأوسط المتمثلة بتحقيق الاستقلال الوطني، ودرجة الحد الأعلى بالاستقلال التام من التدخلات الخارجية، وذلك في إطار نظام ديمقراطي يقوم على أساس سيادة المواطن أولاً وجعل سيادة الدولة نتاجاً مركباً لمجموع سيادة المواطنين والمواطنات.

يأتي الاجتهاد أعلاه حول مفهوم السيادة في إطار مرحلة ما قبل الدولة وخلال الكفاح من أجل قيامها كتطوير لمفهوم السيادة الكلاسيكي في إطار الدولة، والذي لخصه كريسنر



وهو يقضي باشتغالها على أربعة مكونات هي: السيادة الداخلية (الضبط الداخلي من قبل الدولة) والاستقلال (بمعنى السيطرة على الحركة عبر الحدود) والسيادة القانونية الدولية (الاعتراف الدولي) والسيادة الوستفالية (بمعنى عدم وجود سلطة أخرى فوق سلطة الدولة مثل سلطة الكنيسة مثلاً)⁽¹⁾.

الفرع الأول: الإطار النظري

يعود البحث في الحركات الاجتماعية إلى النظريات المرتبطة بفلسفة العمل، مقارنة بفلسفة العلم⁽²⁾. الفلسفة الثانية تهتم بدراسة الواقع الموضوعي من خارجه، أما الفلسفة الأولى فتهم بدراسة سلوك الفاعل في علاقته التفاعلية المتبادلة من التأثير والتأثر مع البنية، وهو ما أطلق عليه جيدنز اسم الـ«structuration»⁽³⁾.

ضمن هذا المنظور يقع مفهوم ودور الحركات الاجتماعية بفروعها الثلاثة: الاجتماعية الفاعلة على المستوى الاجتماعي الكلي، والمجتمعية العاملة لتنمية المجتمع المحلي والحركات السياسية الهادفة للتغيير السياسي، وكلها حركات مبنية بحكم التعريف على رابطة المواطنة، وليس على أسس عشائرية وفئوية وزبائية. فالحركات الاجتماعية تفعل من أجل أهداف وغايات عامة غير ذات علاقة بالانقسامات ما قبل المواطنة. وفي هذا الإطار عرف تيلي الحركات الاجتماعية على أنها: «أشكال متميزة من السياسة التنافسية: التنافسية بمعنى أن الحركات الاجتماعية تتضمن تكويناً جماعياً لمطالب فيما لو حققت فإنها ستتناقض مع مصالح طرف آخر. والسياسية بمعنى أن الحكومات من شكل معين أو آخر تنظر بدرجة معينة إلى عملية المطالبة، سواء من زاوية المطالبين فيها، أو هدف المطالب، أو الحلفاء في هذا الهدف، أو أنها تراقب عملية التنافس»⁽⁴⁾.

يعني هذا التعريف أن الحركات الاجتماعية تتشكل وفق هدف/ أو أهداف يجمع عليها

(1) Krasner, Stephen. D. Problematic Sovereignty: Contested Rules and Political Possibilities. Columbia University Press, 2001.

(2) بيبور بورديو، العقلانية العملية: حول الأسباب العملية ونظريتها، دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر والتوزيع، 2000، ص 7-8.

(3) Giddens, Anthony. The Constitution of Society: Outline of the Theory of Structuration. Cambridge: Polity, 1984.

(4) Charles Tilly, Social Movements 1768-2004. London: Paradigm Publishers, 2014,p.4

أعضاؤها، كما وتحالف مع حركات أخرى تلتقي معها في الهدف ذاته، من أجل الضغط على الدولة لتحقيقه. يدور الحديث هنا عن صيغة تنافس ديمقراطي سلمي، وليس صيغة صراع بين تشظيات وشراذم تصرف نزاعاتها بطرق عنيفة وإقصائية. ويستخدم تيللي مصطلح (WUNC) كمعبر عن مجموع سمات للحركات الاجتماعية التي تتضمن: الـ worthiness (القيمة)، والـ unity (الوحدة)، والـ numbers (الإعداد)، والـ commitment (الالتزام)⁽¹⁾. ويميز تيللي أخيراً بين الحركات الاجتماعية وفق سماتها أعلاه وبين الأفعال الاجتماعية وبين الشبكات التي قد تشارك فيها الحركات الاجتماعية، ولكنها لا تمثل حركات اجتماعية بذاتها⁽²⁾. ويضيف هذا البحث سمة أخرى للحركات الاجتماعية تتمثل في أنها تبني على رابطة المواطنة، ولهذا فإن الحركات القائمة على أسس عشائرية أو جهوية أو طائفية لا تدخل في إطار تعريف الحركات الاجتماعية الذي تتبناه هذه الدراسة.

من جهة أخرى، يحلل تورين دور الحركات الاجتماعية في المجتمعات ما بعد الصناعية والتي يسميها بـ "المجتمعات المبرجة"⁽³⁾، حيث يرى تورين أن الصراع في هذه المجتمعات لم يعد بين الرأسمال والطبقة العاملة فقط كما كان الحال في المجتمع الصناعي، بل أصبح صراعاً بين صنّاع القرار السياسي والاقتصادي وبين «أولئك الذين اختزلوا إلى مجرد مشاركين اعتماديين»⁽⁴⁾. ويشمل ذلك المشاركين الاعتماديين داخل الدول المبرجة ذاتها، وكذلك دول العالم الثالث ذات المشاركة الاعتمادية مع الدول المبرجة بما يحول دون تحقق استقلالها⁽⁵⁾. بناءً على ذلك يرى تورين أن المجال قد أصبح مفتوحاً لتشكيل حركات اجتماعية واسعة تتجاوز الطبقة العاملة ولتشمل كل المشاركين الاعتماديين⁽⁶⁾. ويتفق روبرت كوكس مع تورين إذ أطلق اسم «القوى الاجتماعية» على تلك المهية لتشكيل حركات اجتماعية مناهضة لنظام الهيمنة القائم في المجتمعات ما بعد الصناعية⁽⁷⁾.

(1) Ibid, p4

(2) Ibid, p6-7.

(3) Alaine Touraine, The Post- Industrial Society. New York: Random House, 1971, p 3

(4) Ibid, p 8.

(5) Ibid, p9.

(6) Ibid, p 9.

(7) R. W. Cox, "Social Forces, States and World Orders: Beyond International Relations Theory" Millennium Journal: Vol.10 No.2 (1981), p 133.



تعالج الأدبيات السابقة أدوار الحركات الاجتماعية في السياق الغربي، حيث توجد دولة ديمقراطية ومواطنة ومؤسسات، ولكنها لا تعالج الدور الذي تلعبه هذه الحركات لمقاومة الاستبداد وفي غياب الدولة، وكذلك في الإطار الاستيطاني الاستعماري مثل ذلك القائم في فلسطين. وقد تصدى بعض الباحثين الفلسطينيين لمعالجة هذه الفجوة، وفي هذا الإطار كتبت تراكي عن نمو الحركات الجماهيرية في فلسطين بعد عام 1967 ودورها في الانتفاضة الأولى، ولكنها لم تعرّف الحركات الاجتماعية، ما أدى بها إلى عدم التمييز بين المنظمات المهنية غير التمثيلية والمنظمات التمثيلية والشبكات والمنظمات غير الحكومية واحتسابها كلها معاً على أنها حركات اجتماعية⁽¹⁾. وذلك على عكس ما فعل تيلي الذي حصر الحركات الاجتماعية بتلك المشتملة على عضوية ملتزمة بالعمل من أجل هدف محدد ذي قيمة. وقد اعتبر حليلة وهيلترمان الحركات الاجتماعية في فلسطين على أنها المنظمات التمثيلية أساساً⁽²⁾، وتوافق معها بطريقة غير مباشرة جقمان الذي انتقد تحوّل الحركات الجماهيرية ومنها النسوية إلى منظمات مهنية تفتقر للقاعدة الجماهيرية، وتكتفي باعتماد الاختصاص والبرامج الممولة⁽³⁾، وهو أيضاً ما انتقده بشارة⁽⁴⁾. هذا فيما أشار البرغوثي إلى ضرورة تحوّل الحركات السياسية إلى حركات اجتماعية تدمج بين البرنامجين الوطني، والديمقراطي الاجتماعي⁽⁵⁾.

لم تعالج الدراسات الفلسطينية حول الحركات الاجتماعية دورها في إطار استيطاني استعماري بشكل كافٍ بعد، وهذا ما ستحاول فعله الورقة مع تركيز على القدس، بدءاً بتحليل واقع الاستيطان الاستعماري والشامل لمركبات أخرى فيها، ودور الحركات الاجتماعية في مواجهته من خلال الكفاح الوطني، وكذلك البناء التنموي من أسفل، وهو ما تتصدى له الأقسام القادمة من هذه الورقة.

قبل القيام بهذا التحليل، تجدر الإشارة إلى جزء آخر من فلسفة العمل تبناه هذا البحث في

(1) ليزا تراكي، قبل الطوفان تطور الوعي السياسي في المناطق المحتلة تمهيداً للانتفاضة 1967-1987، آفاق فلسطينية عدد 5 (1990).

(2) سمير حليلة، "ديناميات التنمية البديلة نشوء المنظمات الجماهيرية في الأرض المحتلة وتطورها" مجلة آفاق فلسطينية، عدد 6 (1996) انظر أيضاً هيلترمان 1991.

(3) مصطفى البرغوثي، وجورج جقمان، الحركات الاجتماعية السياسية في فلسطين، 2000 (بدون دار نشر).

(4) عزمي بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية، ط 6، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

(5) البرغوثي وجقمان، 2000.

تحليله لأسس بناء السيادة في القدس وفلسطين، وذلك على أنها نتاج لتفاعلات الفاعلين بمن فيهم الفاعلون غير الدولانيين (non-state actors)، وبينهم وبين البنية المتشكلة وهي الدولة في هذه الحالة. بهذا المعنى يصبح تشكل الدولة وسيادتها عبارة عن عملية وصيرورة قيد التكون والتحول والتغير المستمر لا مجرد حالة ستاتيكية تتكون دفعة واحدة لشعب يعيش في إقليم وله حكومة، وتبقى ثابتة تفعل وفق قوانين ثابتة جامدة لا تتغير تحكم العلاقة بين مكونات الدولة الثلاثة المذكورة.

وفق هذا المنظور يصبح بناء السيادة فعلاً تشاركياً بين أعلى وأسفل، حيث تقوم نخب الدولة السياسية والاقتصادية بما عليها من أعلى، وذلك بتفاعل مع بناء السياسة والاقتصاد والمجتمع والتنمية من أسفل وبالمشاركة الكاملة مع المواطنين والمواطنات.

هذه العلاقة التبادلية لبناء السيادة من أعلى وأسفل معاً، هي سمة لمجتمع ديمقراطي مبني على المواطنة، حيث تصبح سيادة الشعب نتاجاً لسيادة المواطن أولاً وليس كقدر مسط عليه.

وفي غياب هذه العلاقة المتبادلة تبنى سيادة الأعلى على الأدنى ويسود التسلط والتعسف، أو تنشأ حالة معاكسة من الفوضى، حيث يغيب القاسم المشترك ويحكم كل وفق قيمه ومفاهيمه الخاصة. وفي هذا الإطار أشارت ماري أندرسون إلى ضرورة الابتعاد عن حالتين: الأولى هي مطّ التنوع إلى نهاياته، حيث يؤدي إلى الفردية المطلقة والفوضى، وبالتالي إلغاء التفاهم على قيم وقواسم مشتركة، والثانية هي الابتعاد عن مطّ القواسم المشتركة إلى نهايتها، ما يؤدي بالتنوع وينتج الاستبداد. بين هذين الطرفين تنصح أندرسون بتعزيز التنوع ولكن دون إهمال بناء القيم وقواعد العمل المشتركة بين المتنوعين لتعزيز عافية المجتمع، والحيلولة دون تحول التنوع إلى حالة تشرذم تؤدي إلى تفسخ روابط وقيم المواطنة المشتركة⁽¹⁾، وتستبدلها بشتى الانقسامات العشائرية والطائفية والفئوية والزرثائية.

وبناء على ما تقدم، يمكن العمل على بناء السيادة في إطار التخلص من الاستيطان الاستعماري وفق الدرجات الثلاث التي تم إيرادها في بداية هذا القسم.

(1) Anderson, Mary B. "Understanding Difference and Building Solidarity: A Challenge to Development Initiatives Development and Social Diversity. Oxfam Publication / UK and Ireland (1996).



الفرع الثاني نظام السيطرة الصهيوني في القدس الشرقية: إطار نظري تحليلي موجز

لا يكتمل الإطار النظري العام لفعل الحركات الاجتماعية في القدس الشرقية دون التطرق إلى نظام السيطرة الصهيوني القائم في المدينة وتأثيره على فعل الحركات الاجتماعية في المدينة. في هذا الإطار، هنالك عدة مقاربات حول تعريف نظام السيطرة المذكور، حيث تنحو بعض الدراسات إلى اعتبار ما هو قائم في فلسطين المحتلة بما فيها القدس بعد عام 1967 على أنه احتلال عسكري فقط⁽¹⁾، متجاهلين الطابع الاستيطاني الاستعماري القائم فيها.

من وجهة نظر هذه الدراسة، تخضع القدس الشرقية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً تحت مركب يشمل الاحتلال، والاستيطان الكولونيالي، والاستغلال الاقتصادي الكولونيالي، والأبارتهايد، والتطهير العرقي والفصل الجغرافي والتفكيك الداخلي والعزل، و يترافق ذلك مع ممارسات نيوكولونيالية غربية تجاه فلسطينيينها⁽²⁾.

تخضع القدس أولاً للاحتلال العسكري الذي بدأ منذ عام 1967، ولكن خلافاً للضفة الفلسطينية فقد تم إخضاع القدس الشرقية إلى إشراف الشرطة وقوات حرس الحدود والتي تلجأ للجيش في الحالات القصوى، فيما تمارس الصلاحيات «الأمنية» الصهيونية في الضفة بواسطة الجيش الصهيوني بشكل أساسي. على أن هذا الاختلاف ليس إلا اختلافاً شكلياً، فالشرطة وحرس الحدود يمارسان في القدس الشرقية ما يمارسه الجيش الصهيوني في الضفة، وفي السنوات الأخيرة منذ عام 2014 (عام استشهاد الطفل محمد أبو خضير) شهدت القدس الشرقية أعمال قتل واسعة ضد الأطفال الفلسطينيين بادعاء حملهم السكاكين، والذين يكون بمقدور قوى الأمن الصهيونية اعتقالهم ولكنها كانت ولا زالت تلجأ لقتلهم بدلاً من ذلك، كما تحولت القدس من عام 2014 فصاعداً إلى ثكنة عسكرية، وذلك كما كان حالها خلال سنوات الانتفاضة الثانية (2000-2005) والانتفاضة الأولى (1987-1993)، وغيرها من الفترات.

وفي القدس، يقوم الاحتلال العسكري برعاية المشروع الاستيطاني الاستعماري في المدينة،

(1) Dajani, Mohammed S. Occupation, Not Apartheid- The Washington Institute for Near East. Fikra Forum, 2017.

(2) Salem, Walid. "Jerusalemites and the Issue of Citizenship in the Context of Israeli Settler Colonialism" Journal of Holy Land and Palestine Studies, Vol.17 No 1(May 2018a).

وذلك بكل مكوناته والتي تشمل، اقتلاع الفلسطينيين ومصادرة أراضيهم وممتلكاتهم، وفي المقابل إحلال المستوطنين المستعمرين مكانهم. ويساهم في الاقتلاع أيضاً كل من وزارة الداخلية، وبلدية القدس الصهيونيتين، وغيرهما من المؤسسات الرسمية الصهيونية العاملة في المدينة. فوزارة الداخلية تمارس التطهير العرقي والاقتلاع عبر سحب هويات المقدسيين الذين يسكنون لعدد من السنوات خارج حدود المدينة، كما تمنع عن إعطاء الهويات للأطفال ولحالات جمع الشمل⁽¹⁾. أما البلدية الصهيونية للمدينة فتسمح بالبناء الواسع للمستعمرات في المدينة، فيما تقيد وتعوق إجراءات التخطيط الهيكلي ومنح رخص البناء للفلسطينيين المقدسيين، كما أنها تتلقى الضرائب من الفلسطينيين المقدسيين فيما تحرمهم من الخدمات التي تقدم لليهود في كل من أحياء القدس الغربية، ومستعمراتهم في القدس الشرقية⁽²⁾.

وتتم هذه الممارسات في إطار سياسة عامة رعتها وترعاها الحكومات «الإسرائيلية» المتعاقبة، تقضي بتوسيع القدس المستمر على حساب القضم التدريجي لأراضي الضفة الفلسطينية، مما سيجعل القدس تصل إلى مشارف أريحا والبحر الميت في السنوات القادمة، مترافقاً مع السعي لضم هذه «القدس الكبرى» إلى «إسرائيل»، كما تنص على ذلك المشاريع والقوانين المطروحة على الكنيست الصهيوني منذ منتصف عام 2017.

وبمفاهيم أخرى، يمكن تلخيص السياسات الاستيطانية الاستعمارية المذكورة على أنها تشمل الترحيل والتهويد والأسرلة والعزل والإغلاق والفصل معرفة وفق ما يلي:

أ- ترحيل واقتلاع الفلسطينيين المقدسي سواءً بطرده من المدينة، أو بالعيش مرحلاً داخلها مسكوناً بهاجس الخوف من الطرد والاقتلاع نظراً لوجود أمر هدم لبيته بانتظار التنفيذ، أو وضع مؤقت لهويته المعرضة للسحب في أي وقت.

ب- التهويد: تهويد الأرض والمكان والإقليم والمشهد، بما يشمل تغيير الملامح الحضارية وإزالة وتغيير الأسماء التاريخية، وتغيير طابع البلدة القديمة، وانتشار المستعمرات وتوسيعها.

(1) أحمد الرويضي، السياسات والإجراءات في مكتب وزارة الداخلية في القدس الشرقية، القدس الملتقى الفكري العربي، 2000

(2) مائير مارغليت، إسرائيل والقدس الشرقية استنلاء وتهويد، ترجمة مازن الحسيني منشورات مركز القدس للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2011



ج- الأسرلة: أي تحويل تبعية الفلسطينيين المقدسي لتصبح لمؤسسات إسرائيلية، فالمحامي سيحتاج إلى رخصة عمل من نقابة المحامين الإسرائيلية، وكذلك المهندس وغيرهما من التخصصات. كما تتم أسرلة المناهج التعليمية، وفرض الانتساب للهستدروت من أجل تحصيل حقوق العمال وهكذا. فيما يتم في المقابل إغلاق وطرده المؤسسات الفلسطينية من المدينة.

د- العزل: وذلك بفصل الأحياء الفلسطينية عن بعضها بعضاً، حيث تكون هنالك مستعمرة صهيونية بين كل واحدة وأخرى، وكذلك المستعمرات داخل كل حي من أجل تمزيقه داخلياً.

هـ- الإغلاق والفصل، وهو ما بدأ في آذار عام 1993 عبر فصل القدس عن الضفة والقطاع وإغلاقها بالحواجز العسكرية من كل مداخلها، ثم جاء الجدار العازل بعد عام 2000 فصاعداً، ليعزز هذا الإغلاق والفصل، وكذلك ليخرج مناطق مقدسية منها مثل مخيم شعفاط، وكفر عقب وقلندية والشيخ سعد⁽¹⁾.

وتستكمل هذه السياسات بممارسات الأبارتهايد ضد الفلسطينيين الباقين في المدينة، وذلك عبر التمييز في الخدمات على كل المستويات وإيجاد نظامين، الأول لليهود والثاني للفلسطينيين في كل المؤسسات الرسمية لدولة «إسرائيل».

وإلى جانب الأبارتهايد هنالك أيضاً الاستغلال الاقتصادي الكولونيالي للباقيين في المدينة، حيث يمنعون من جهة من استيراد وبيع المنتجات الفلسطينية في القدس، كما يتم كبح التنمية الاقتصادية وبناء المشاريع الإنتاجية في المدينة، مما يجعلها سوقاً مفتوحة للمنتجات الصهيونية فقط. ويترتب عن ذلك عمالة فلسطينية مقدسية خارج القدس، حيث يتوجه موظفو المدينة في الصباح للعمل في مؤسسات السلطة الفلسطينية في رام الله، فيما يتوجه عمالها للعمل في السوق «الإسرائيلية» كأيدٍ عاملة رخيصة، يترافق مع ذلك هجرة التجار لفتح محلات تجارية في رام الله وبيت لحم هرباً من الضرائب الباهظة «الإسرائيلية».

هذا في الجانب السياسي والاقتصادي، أما في الجانب الاجتماعي فإن فلسطينيي القدس

(1) Walid Salem, "Jerusalemites and the Issue of Citizenship in the Context of Israeli Settler Colonialism" Journal of Holy Land and Palestine Studies, Vol.17 No 1(2018a). See also Walid Salem, Jerusalem: Monitoring Report and a Human security Community Based Agenda for Change. Jerusalem: The Center for Democracy and Community Development, 2010.

الشرقية مفصولين عن امتدادهم الطبيعي عن أخوتهم وأخواتهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، هذا إضافة للانفصال عن لاجئي القدس في مخيمات الشتات.

أما داخل القدس، فالمجتمع المقدسي مجتمع مفكك، يعاني شبابه من البطالة ومشكلات تتعلق بتشوه الهوية، كما يعاني من ازدياد انتشار مظاهر السرقه والمخدرات والصرعات العائلية والعشائرية والمنازعات حول الأراضي، واستخدام السلاح والعنف في حل النزاعات مما يهدد السلم الأهلي في المدينة. كل ذلك في ظل غياب سلطة القانون وتعمد سلطة الاحتلال غصّ النظر عن هذه المشكلات، هذا ناهيك عن امتناع قوات أمنها من الدخول إلى المناطق المقدسية المهمشة مثل كفر عقب والمكبر بذريعة الخوف على أمنها، وفي المقابل منع قوات الشرطة الفلسطينية من الوصول إلى تلك المناطق من أجل حفظ الأمن، ما جعلها تتحول إلى مرتع للجريمة بكل أشكالها وأنواعها⁽¹⁾.

ومن القضايا المثيرة للقلق اجتماعياً، هنالك أيضاً قضية التفاعلات بين القدس الشرقية والقدس الغربية، وفي هذا الإطار يمكن الالتفات إلى ظاهرة التوجه من قبل فلسطينيي القدس الشرقية إلى التسوق والتنزه في القدس الغربية، وذلك نظراً لارتفاع الأسعار وغياب أماكن الترفيه عن النفس في القدس الشرقية، ويرتبط بهذه الظاهرة تشوهات تطرأ على الهوية الوطنية، تجدد تعبيراً لها أيضاً في التوجه للحصول على الجنسية الإسرائيلية، وإن كان العدد لازال محدوداً قياساً بعدد سكان القدس الشرقية، حيث لا يتجاوز 13 ألف شخص⁽²⁾.

ويعزز الاحتلال الاستيطاني الاستعماري وجوده في القدس الشرقية من خلال إنشاء لجان تطوير ومراكز جماهيرية تعمل بالتنسيق مع بلدية القدس الإسرائيلية في عدة مواقع في القدس الشرقية ومنها: جبل المكبر والسواحرة (لجنة تطوير حي بشير)، واللجنة المحلية لبيت صفافا وشرفات، وجمعية تطوير بيت حنين، ولجنة ضاحية السلام - عناتا الجديدة،

(1) خليل الشقاقي، دراسة لاحتياجات الأمن وحكم القانون في المناطق الفلسطينية المحتلة من الضفة الغربية الواقعة خارج حدود المناطق المسماة أ (رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2017). الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: الأونكتاد، الاقتصاد الفلسطيني في القدس الشرقية: الصمود في وجه الضم والعزل والتفكك (2013). إليز أغازريان، «المقدسيون وانشطار الهوية: من وحي فرانز فانون» مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 21 عدد 82، (2010). وليد سالم، المواطنة والسلم الأهلي في القدس الشرقية، القدس: مركز أكت للدراسات والوسائل البديلة لحل النزاعات، (2018).

(2) عناد السرخي، ورقة سياسات ومبادئ الخطة الإستراتيجية التنموية لمدينة القدس، وزارة شؤون القدس (2013).



ولجنة القرية في العيسوية، ولجنة حي كفر عقب، وجمعية تطوير الطور. هذا فيما حافظ مجلس قروي شعفاط السابق على استقلالية عن البلدية والمؤسسات الصهيونية⁽¹⁾.

بناء على ما تقدم، لا مناص من العمل من خلال الحركات الاجتماعية لتنمية المجتمع المقدسي وتمكينه سياسياً في ظل تغييب السلطة الفلسطينية قسرياً عن القدس.

أما كيف تواجه منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية السياسات الصهيونية في القدس، فهو الجزء الأخير المكون لهذا القسم الأول بما يساعد على فهم أفضل لبيئة عمل الحركات الاجتماعية في القدس وفهم أفضل لفعالها الهادف لبناء السيادة الفلسطينية في المدينة من أسفل على شكلين: مرةً على شكل تثبيت الوجود الوطني الفلسطيني في المدينة والحيلولة دون اختراقه باتجاه تعزيز السيادة الصهيونية على المدينة، وتارة عبر بناء لبناتٍ تدفع نحو الاستقلال الوطني المستقبلي، كما سيتبين من العرض في المحور الثاني من هذا البحث.

الفرع الثالث- السياسة الفلسطينية الرسمية تجاه القدس والتخطيط والقيادة لبناء السيادة من أعلى

اشتمل العمل الفلسطيني الرسمي لبناء السيادة على القدس الشرقية على التخطيط لها من فوق، لاسيما منذ تأسيس بيت الشرق في تسعينيات القرن الماضي، وعلى إقامة تشكيلات ومرجعيات في المدينة، كما يتضح أدناه، وذلك انتظاراً لمعالجة موضوع القدس عبر المفاوضات مع «إسرائيل»، وقد تجاوزت الحركات الاجتماعية المقدسية المقاربات الرسمية هذه من خلال الفعل على الأرض (انظر/ ي القسم الثاني).

فيما يتعلق بالتخطيط الفلسطيني القيادي للقدس، فهو يعود إلى سنيّ الاحتلال الأولى، يمكن القول إن هذا التخطيط قد اقتصر على تخطيط العمل الوطني الكفاحي حتى بداية التسعينيات من القرن الماضي. ومنذ مطلع التسعينيات نشأ التوجه الرسمي للتخطيط لقطاعات المدينة، وذلك انطلاقاً من الجهد الذي قام به «بيت الشرق» بقيادة فيصل الحسيني بهذا الخصوص⁽²⁾، وذلك بعد توقيع اتفاق أوسلو الذي أجّل موضوع القدس إلى

(1) إسحق القطب، مجالس الأحياء في القدس العربية (القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية/ ياسيا، 1997).

(2) أسامة حلبي، بلدية القدس العربية، ط 2 (القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية / ياسيا، 2007).

المفاوضات النهائية، فيما تعهد شمعون بيريز وزير خارجية «إسرائيل» آنذاك في رسالة منه إلى يوهان هولست وزير خارجية النرويج في تشرين الأول 1993 بالحفاظ على المؤسسات الفلسطينية في القدس وعلى رأسها بيت الشرق⁽¹⁾.

في عام 1993، قام بيت الشرق بتأسيس «هيئة القدس الوطنية» والتي قادتها لجنة تنفيذية مكونة من 21 عضواً، يقودون تسع دوائر مختلفة للتخطيط والاقتصاد، والقانون والحقوق، والخدمات الأساسية، والمؤسسات السياسية والدينية والمالية والدفاع المدني. وكان لكل دائرة من هذه الدوائر التسع أقسام فرعية⁽²⁾.

في عام 2003 صدرت عن بيت الشرق أول خطة قطاعية للقدس أطلق عليها اسم «الخطة متعددة القطاعات للقدس الشرقية». وتضمنت الخطة خططاً لثلاثة قطاعات كبرى هي: الاقتصاد والتراث (شاملاً للأرض، الإسكان، البنية التحتية، القطاع الخاص، والسياحة)، والقطاع الاجتماعي (شاملاً التعليم والصحة والرفاء والشباب والضمان الاجتماعي)، وقطاع الثقافة (شاملاً الحفاظ على التراث الثقافي والمواقع التاريخية. وتطوير السياحة الثقافية، وتطوير الفنون). وتضمنت الخطة موازنة بقيمة 143 مليون يورو لمدة أربع إلى خمس سنوات⁽³⁾.

وبانتقال من المتابعة السياسية إلى المتابعة المهنية للمدينة، فقد تضمنت الخطة تشكيل «هيئة تمثيلية» تحيط بها «وحدة إدارة وتنسيق الاستراتيجيات»، وتحاط الأخيرة بـ «لجنة القطاعات والمجتمع المدني»، واعتبرت الخطة هذه الهيئة بمثابة انتقال نوعي من أطر العمل السابقة في المدينة وهي «اللجنة السياسية العليا للقدس» والتي كانت مُشكّلة من ممثلي الفصائل وتقتصر على المتابعة السياسية، وكذلك «مجلس البلدية غير الفعال» كما تمت تسميته، وهنا المقصود هو «أمانة القدس» التي تم انتخابها آخر مرة عام 1963⁽⁴⁾.

(1) مجلة الدراسات الفلسطينية، «رسالة شمعون بيريز ليوهان هولست»، 52، عدد 48 (2001)، ص 213.

(2) حلي 2007.

(3) جمعية الدراسات العربية مشروع الدراسات القطاعية المتعددة للقدس الشرقية، إستراتيجية القطاعات المتعددة للقدس الشرقية، 2003.

(4) Walid Salem, "The East Jerusalem Municipality, Palestinian Policy Options and Proposed in Alternatives". In Jerusalem Quarterly, No. 74 (2018b).



وبعد خطة عام 2003، تم إعداد ثلاث خطط رسمية فلسطينية على الأقل للقدس الشرقية⁽¹⁾، هذا إضافة إلى خطة رابعة لوزارة شؤون القدس⁽²⁾، وخطة خامسة أصدرتها مؤسسة التعاون⁽³⁾، ولعل القاسم المشترك بين كل هذه الخطط هي أنها كانت خططاً قطاعية، ما عدا خطة وزارة شؤون القدس التي ركزت على الاحتياجات الطارئة. الخطط الثلاث الرسمية هي خطة 2010-2014، وخطة 2018-2020 الصادرتان من وحدة القدس في مكتب الرئاسة، وخطة بكدار⁽⁴⁾، والتي تفرع عنها خطة أرسلت لمؤتمر القمة الإسلامية عام 2010.

استعاضت هذه الخطط عن غياب القدرة على إجراء انتخابات لجسم تمثيلي في القدس الشرقية، بتعيين لجان تمثيلية ومهنية، كما جاء في الخطط القطاعية لعام 2010، 2018، أو بتعيين هيئة سياسية كما جاء في خطة بكدار⁽⁵⁾. أما خطة وزارة شؤون القدس لعام 2013، فهي خطة داخلية غير منشورة للوزارة، هدفت لمعالجة القضايا الطارئة، لاسيما قضايا هدم البيوت وتراخيص البناء وتلبية احتياجات الإسكان في المدينة، ويلاحظ هنا اختلاف هذه الخطة عن الأخرى بتركيزها على احتياجات المجتمعات المحلية وليس القطاعات.

وأخيراً فإن خطة مؤسسة التعاون الصادرة عام 2007-2008 والتي جاءت بعنوان «يا قدس نعبّر أسوارك»، فقد جاءت لتعالج احتياجات القدس في قطاعات التعليم، والثقافة والفنون، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والقانون والمناصرة، والطوارئ والمساعدات الإنسانية، وبلغت موازنة الخطة 50 مليون دولار لمدة أربع سنوات.

تميزت كل هذه الخطط بالتحضير لها من أعلى وتعاملت مع المقدسين كفئات مستهدفة أكثر مما هم شركاء، فيما ركزت على القطاعات فقط دون مشاركة المجتمعات المحلية المقدسية.

إلى جانب هذه الخطط، فقد جرت محاولة من دائرة القدس في «م.ت.ف» لإعداد خطة

(1) ديوان الرئاسة الفلسطينية وحدة القدس، الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس الشرقية، 2010. ديوان الرئاسة الفلسطينية وحدة القدس وجامعة القدس، الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس الشرقية، 2018.

(2) السرخي، 2013.

(3) مؤسسة التعاون، يا قدس نعبّر أسوارك، 2007 - 2008.

(4) منظمة التحرير الفلسطينية، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار) 2012. إنها القدس: الخطة الإستراتيجية لتنمية مدينة القدس العربية، 2012.

(5) منظمة التحرير الفلسطينية، 2012.

إستراتيجية للقدس تخرج ما بين التخطيط للقطاعات وبين التخطيط للمجتمع والفئات المحلية المقدسية، على أن هذه الإستراتيجية لم ترَ النور، ومعها خطة أخرى جرى العمل عليها من أجل تثبيت الوجود الفلسطيني في فلسطين والقدس⁽¹⁾.

ومع منتصف عام 2017 نشأت فكرة لدى جامعة القدس بالتعاون مع وحدة القدس في مكتب الرئاسة من أجل إنشاء «منصة إلكترونية» تحتوي على معلومات شاملة عن مواقع محافظة القدس كافة (49 موقعًا شاملة للقري وأماكن السكن الواقعة أيضًا خارج حدود بلدية القدس «الإسرائيلية» للمدينة، واحتياجات قطاعات وفئات هذه المواقع، ولا زال العمل على إنشاء هذه المنصة قائمًا على أن ترى النور في وقت لاحق.

تعاني المدينة من تعدد المرجعيات الفلسطينية المعينة من أعلى، وتبعثر عملها، علمًا أنها يجب أن تعمل كلها تحت إشراف اللجنة السياسية العليا للقدس التي يرأسها الرئيس محمود عباس، وهي لجنة تشمل ممثلين عن كل هذه المرجعيات، وتشمل المرجعيات الخاصة بالقدس كلاً من: - دائرة القدس في «م.ت.ف». ووحدة القدس في مكتب الرئيس ومهمتها فنية وتقوم بإعداد الخطة الإستراتيجية للمدينة، وزارة شؤون القدس وتقوم بمتابعة القضايا اليومية والمشكلات الطارئة، المؤتمر الوطني الشعبي للقدس وهو جسم تمثيلي شعبي يتبع منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة القدس في المجلس التشريعي ومهمتها تشريعية، محافظة القدس لمعالجة قضايا الأمن والنظام العام في المدينة، اللجنة الإسلامية - المسيحية لمدينة القدس، لتعزيز الإخاء الإسلامي - المسيحي في المدينة، وبيت الشرق. وقد صدر مرسوم رئاسي في 18 آذار 2019 أخضع المؤتمر الوطني الشعبي وبيت الشرق لدائرة القدس في «م.ت.ف».

إضافة لهذه المرجعيات هنالك أيضًا جسم إداري لا يمثل مرجعية وهو «أمانة القدس» المنتخبة عام 1963 والتي أعاد الرئيس ياسر عرفات تعيينها عام 1998، وكرر ذلك الرئيس محمود عباس عام 2012، وقرر المجلسان الوطني والمركزي إعادة إحيائها وفق صيغة تمثيلية وديمقراطية، وذلك في دورتيها لعام 2018. وتمثل الأمانة القدس في اتحادات العواصم والمدن العربية والعالمية، فيما لا تستطيع القيام بدورها على الأرض نظرًا لحلها عام 1967 بطريقة غير شرعية من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وما تبع ذلك من سيطرة البلدية «الإسرائيلية» على القدس الشرقية رغم المقاطعة الدائمة لانتخاباتها الدورية من قبل فلسطيني القدس، وتخضع الأمانة للمتابعة من قبل المؤتمر الوطني الشعبي للقدس.

(1) منظمة التحرير الفلسطينية مركز التخطيط الفلسطيني، محاضر ورشات عن أمانة القدس، 2016أ. ومنظمة التحرير الفلسطينية، دائرة القدس الخطة الإستراتيجية للقدس (وثيقة غير منشورة) 2016ب.



كما سيتبين أدناه فإن بناء السيادة في القدس الشرقية وفلسطين يمكن أن يتم من خلال تكامل الأدوار بين بنائها من أعلى من قبل السلطة والهيئات الرسمية الفلسطينية، وبين بنائها من أسفل وبالمشاركة المتكاملة بين هاتين المقاربتين، وهو الأمر الذي لم يتيسر في قسم من الحالات، مما أثر سلباً على وصول الكفاح الفلسطيني إلى حالة الاستقلال السيادية، وبالتالي اقتصر ممارسة السيادة على مجرد تثبيت الوجود الوطني والحيلولة دون اختراقه كلياً من قبل نظام السيطرة الصهيوني القائم. وسيسلط المحور التالي الأضواء على مراحل عمل الحركات الاجتماعية في القدس الشرقية، حيث لم تشهد هذه المراحل تكاملاً في عملها مع الجهات الرسمية الفلسطينية سوى في فترات محدودة.

المحور الثاني

مراحل عمل الحركات الاجتماعية ومسيرة تنمية وبناء السيادة في المجتمع المحلي المقدسي

إذا عدنا كتمهيد إلى فترة الحكم الأردني للضفة الغربية والقدس الشرقية، نجد أن تنمية المجتمع المحلي قد قامت خلال تلك الفترة (1948-1967) على كاهل المجالس المحلية أكثر مما هو على عاتق حركات اجتماعية منظمة، كما اعتمدت على التعاون الاجتماعي التطوعي الذي كان يطلق عليه اسم «العونة». وعمل مجلس محلي منتخب في ذلك الوقت في مدينة القدس التي كانت لا تتجاوز مساحتها ستة كيلومترات مربعة، وسمي هذا المجلس بـ «أمانة القدس»، علماً أن أول بلدية للقدس قد تم تشكيلها إبان الحكم العثماني عام 1863. وقد بقيت أمانة القدس قائمة حتى عام 1967، حيث قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحلها، ولكن السلطة الوطنية الفلسطينية أعادت إحياءها كما سبق ذكره.

أما في القرى المحيطة بالقدس، فقد نشأت أيضاً مجالس محلية منتخبة في بعض القرى مثل الطور والعيسوية وبيت صفافا، وصور باهر، وشعفاط، وعناتا، وبيت حنين. وقامت هذه المجالس بتنفيذ مسؤوليات خدماتية، إضافة لتطوير البنية التحتية في قرأها، وفي القرى الأخرى المحيطة بالقدس عينت الحكومة الأردنية مختير، اقتصر عملهم على تأمين الارتباط بين الحكومة الأردنية والمواطنين فيما يتعلق بتقديم الخدمات الحكومية لهم⁽¹⁾.

وترافق هذا التشكيل المحلي، مع ممارسة المقدسيين للعونة، وذلك كجزء من إرث الشعب الفلسطيني التاريخي القائم على التعاون في بناء البيوت وإقامة المساجد، الكنائس، وشق

(1) القطب، 1997.

الطرق، وقطف الزيتون.. وهكذا، وكانت «العونة»⁽¹⁾ تترافق مع تقديم التبرعات من الأهالي لدى السعي لتوفير مرافق عامة كشق شارع، أو توفير باص للقرية، أو بناء مسجد أو كنيسة وهكذا.

ولم تشهد فترة الحكم الأردني انبثاقاً واسعاً لمنظمات المجتمع المدني، أو منظمات المجتمع المحلي، أي إن البناء المؤسسي كان ضعيفاً، ولذا فقد اقتصرَت التشكيلات الاجتماعية النوعية حينذاك على أشكال غير مؤسسية مثل لجان الإصلاح التي كانت تتشكل من وجوه العشائر، وتقوم بحل النزاعات في المجتمع.

بالانتقال إلى مرحلة الاحتلال «الإسرائيلي» منذ عام 1967 وحتى اليوم، نجد أن الحركات الاجتماعية لبناء السيادة وتنمية المجتمع المحلي المقدسي من أجل بناء السيادة الفلسطينية قد مرت بمرحلتين كبيرين، ركزت خلالهما على الكفاح الوطني العام حتى عام 2001 ثم الكفاح التنموي المحلي بعد ذلك وحتى اليوم، وقد تمت تجزئة المرحلة الأولى إلى أربع فترات فرعية أدناه هي مراحل: تثبيت الوجود، وتعزيز الصمود، فالفعل الانتفاضي، وأخيراً تشكيل مؤسسة رسمية في القدس⁽²⁾، أما المرحلة الثانية أعلاه فهي مضمنة في المرحلة الخامسة من العرض التالي:

الفرع الأول: الحركات الاجتماعية والكفاح الوطني العام (1967-2001)

الفترة الأولى: (1967-1974) مرحلة تثبيت الوجود

في بداية هذه المرحلة قام الاحتلال بحلّ أمانة القدس المنتخبة عام 1963، وتوسيع حدود القدس الشرقية من (6) كم² إلى (72) كم² عبر ضم مناطق من الضفة الغربية إليها، وكما أعلن الاحتلال القدس كعاصمة موحدة لدولة إسرائيل وذلك يوم 28/6/1967، وذلك عبر إقرار سريان القوانين الإسرائيلية عليها.

(1) برنامج متطوعي هيئة الأمم التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، العونة دليل مؤسسات العمل التطوعي في الأراضي الفلسطينية، 2003.

(2) آن لاتندرس، المقاومة الفلسطينية والتغيير المدني في القدس الشرقية -1967-1994، (القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية / باسيا، 1995).

Walid Salem, Jerusalem: Monitoring Report and a Human security Community Based Agenda for Change. Jerusalem: The Center for Democracy and Community Development, 2010.



كانت هذه المرحلة مرحلة كفاح وطني أولى هدفت لتحقيق السيادة الدنيا من أسفل عبر الكفاح من أجل تثبيت الوجود الفلسطيني في القدس، فخاضت الحركات الاجتماعية إضرابات أدت للحفاظ على المنهاج الأردني في مدارس القدس، كما استطاعت حماية الأوقاف الإسلامية والمسيحية ومؤسسات القدس الاقتصادية والمدنية من سيطرة الاحتلال عليها.

ترافقت هذه الكفاحات مع طفرة في العمل التطوعي منذ مطلع السبعينيات من القرن الماضي، حيث تشكلت لجان العمل التطوعي على أساس رابطة المواطنة ووفق معايير تيلي للحركات الاجتماعية (انظر/ ي القسم الأول) في مختلف مناطق القدس، وقامت هذه اللجان بتأدية مهام خدمية، وكذلك بإنجازات في مجال البنية التحتية، كما أنها قامت بأدوار لرفع مستوى الوعي الوطني في المدينة، وشهد نادي «الغد» في جمعية الشباب المسيحية ونادي الموظفين وغيرهما ندوات ثقافية كانت تشهد نقاشات حامية الوطيس حول السبل الأفضل للتخلص من الاحتلال. وقد اعتمد التمويل للنشاطات التنموية على الإمكانيات المحلية وحسب، وذلك من خلال التمويل الذاتي للمشاريع عبر التبرعات.

شهدت هذه المرحلة الأولى كفاحاً سياسياً أيضاً من خلال تشكيل الجبهة الوطنية ولجنة التوجيه الوطني في القدس لتقود للكفاح على مستوى كل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، أي إن القدس كانت تلعب دوراً مركزياً في إدارة الكفاح الوطني الفلسطيني في تلك الفترة⁽¹⁾.

الفترة الثانية 1974 - 1987: من تثبيت الوجود إلى تعزيز الصمود

استمر الكفاح الوطني خلال هذه المرحلة عبر نشاطات العمل التطوعي، وأشكال العونة، كما استمرت بعض المجالس المحلية سابقة الذكر في العمل. وفي المقابل برزت بعض التطورات الجديدة خلال هذه المرحلة على التوجهات الكفاحية الوطنية وبرزت بذور التوجه لتنمية المجتمع المحلي المقدسي، حيث ظهر كل من الدعم العربي والأجنبي، كما بدأت تظهر تشكيلات مؤسسية مجتمعية جديدة في المدينة.

تركز الدعم العربي من خلال اللجنة الأردنية والفلسطينية المشتركة التي تأسست في منتصف السبعينيات من القرن الماضي وأشرفت على تلقي الدعم للقدس وفلسطين من الجهات العربية والإسلامية، وقامت بصرف الأموال لمشاريع تهدف إلى تعزيز الصمود،

(1) تراكي 1990 وحليلة 1991.

وذلك على شاكلة مشاريع الإسكان والبنية التحتية، ولم تحظ الزراعة بالدعم الكافي من اللجنة، أما الدعم الأجنبي، فقد بدأ من خلال مبالغ محدودة بدأت ترصدها الوكالة الأميركية للتنمية (مليون دولار فقط) عام 1975 مثلاً، هذا إضافة لمشاريع منظمات الأمم المتحدة على شتى أنواعها⁽¹⁾. مثل هذا الدعم، إما محاولة لبناء السيادة في القدس من أعلى (مثل دعم اللجنة المشتركة) وإما محاولة لتحسين أحوال معيشة الفلسطينيين تحت الاحتلال (مثل دعم وكالة التنمية الأميركية).

تأسست خلال هذه الفترة الأطر الجماهيرية الشبابية والنسائية والعمالية، وذلك كحركات جذور، فنشأت حركة الشبيبة، وجبهة العمل، وكتلة الوحدة، وكتلة الاتحاد التقدمي وغيرها ككتل تنافسية ذات طابع مواطني وعضوية وهدف حسب معايير تيلي (انظر / ي المحور الأول) مرتبطة بالفصائل السياسية الفلسطينية تعمل في ميدان الكفاح السياسي ضد الاحتلال من جهة، وفي ميدان خدمة المجتمع من خلال العمل التطوعي وتقديم الخدمات من جهة أخرى، وقد فتحت هذه الأطر الباب أمام ظهور التوجه نحو المهنية في العمل، وما ترافق مع ذلك من توجه نحو التدريب وبناء القدرات للعاملين الشبيبيين في المجتمع المحلي وقطاعاته، وطرأ ارتفاع واسع أيضاً على عدد الأندية الشبابية خلال هذه المرحلة، كما نشأت وتطورت حركات كشفية جديدة⁽²⁾. وأسس هذا النهوض للأطر الجماهيرية لاندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987 ولمشاركة المقدسيين الواسعة فيها.

الفترة الثالثة: 1987-1993 الانتفاضة من الصمود إلى الفعل الوطني الكفاحي

كانت هذه مرحلة ثالثة للكفاح الوطني، حيث يعود الفضل للانتفاضة الفلسطينية الأولى بأنها حفزت تشكيل لجان قاعدية مجتمعية ذات مهات ومسؤوليات مختلفة، عمقت انتشار الحركات الاجتماعية في مختلف أحياء القدس، واستمرت بعض هذه اللجان بالعمل حتى اليوم.

خلال الانتفاضة اتخذت هذه اللجان أشكالاً ملائمة لها، كالفرق الضاربة، ولجان الحماية، ولجان الإسعاف، ولجان التموين، وغيرها، كما تشكلت لجان للتعليم الشعبي في ظل إغلاق المدارس والجامعات من قبل سلطات الاحتلال واللجان الشعبية التي قامت بحل المشاكل الاجتماعية، وقامت بمبادرات لاستصلاح الاراضي، ونشأت حركة مقاطعة المنتجات

(1) الملتقى الفكري العربي. مؤتمر التنمية من أجل الصمود، القدس (1984).

(2) حليلة، 1991.



الإسرائيلية وتوفير بدائل وطنية لها وهكذا⁽¹⁾. وكل هذه نشأت بناء على المعايير العامة التي قدمها تيللي آنفًا.

تعزز التوجه إلى تنمية المجتمع المحلي، في إطار الكفاح الوطني خلال هذه المرحلة. وطراً توسع إضافي خلال هذه المرحلة على النوادي الشبابية، أما الأطر السياسية السابقة فقد أخلت مكانها للجان الشعبية للانتفاضة وشاركت الحركة الإسلامية في إنشاء هذه اللجان، فيما اقتصر إنشاؤها في الفترة السابقة على فصائل منظمة التحرير الفلسطينية.

خلال هذه المرحلة تأسست «جمعية الدراسات العربية» برئاسة القائد الراحل فيصل الحسيني عام 1985، وسرعان ما تشكل بيت الشرق حول هذه الجمعية ليكون مقرًا للقيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة في كل الوطن، ومقرًا للقيادة المقدسية المحلية من جهة أخرى. وطرح بيت الشرق صيغة الشركة المساهمة لكل مواطني القدس، حيث يشكل مجلس إدارتها المنتخب بلدية غير رسمية للمدينة، كما بدأ بيت الشرق بإعداد الخطط القطاعية للقدس منذ عام 2003.

أي إن الحركات الاجتماعية في القدس قد مزجت خلال هذه المرحلة بين الكفاح الوطني وتعزيز الصمود والبدء بالتنمية من أجل البناء في المجتمعات المحلية المقدسية، وترافق ذلك مع استمرار القدس في لعب دورها في قيادة الكفاح الوطني الفلسطيني ضد الاحتلال.

الفترة الرابعة: 1993-2001 محاولات بناء وجود رسمي فلسطيني مستقل في مدينة القدس أدى فعل الانتفاضة خلال المرحلة السابقة إلى مفاوضات مدريد 1991 واتفاق أوسلو 1993 اللذين ترتب عنهما تكرر بيت الشرق، كمؤسسة فلسطينية رسمية تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية في القدس، وذلك رغم تأجيل اتفاقية أوسلو لعام 1993 لموضوع القدس إلى المفاوضات النهائية. إلا أن الحكومة الإسرائيلية قد أغلقت بيت الشرق عام 2001 منتهكة تعهد بيريز هولست المذكور آنفًا.

حاولت مؤسسة بيت الشرق، خلق وجود فلسطيني مؤسسي رسمي في مدينة القدس بيني السيادة من أعلى، حيث عمل بيت الشرق بما يشبه وزارة خارجية فلسطينية تلتقي الرؤساء والوزراء الأجانب في مقرها وفي فنادق القدس لدى قيامهم بزيارة فلسطين. وإلى جانب

(1) مجموعة باحثين، الانتفاضة مبادرة شعبية دراسة لأدوار القوى الاجتماعية، رام الله: بدون دار نشر، 1990

هذا الدور الرسمي قامت المؤسسة بإنشاء هيئة وطنية للقدس⁽¹⁾، كما سبق ذكره. إلا أن هذه الهيئة لم تخلق مشاركة فعالة للمقدسيين في أنشطة الانتفاضة الثانية عام 2000، حيث ترتب ذلك عن إحباط المقدسيين من تأجيل اتفاق أوسلو لموضوع القدس إلى مرحلة المفاوضات النهائية.

وفيما جاء جهد بيت الشرق لتنظيم القطاعات المقدسية ليتخذ شكلاً وطنياً مؤسسياً، إلا أن جهود بيت الشرق لحماية المجتمعات المحلية من هدم البيوت ومصادرة الأراضي والتوسع الاستيطاني الاستعماري قد اتخذ طابعاً وطنياً مجتمعيًا مع التعاون مع الحركات الاجتماعية الفاعلة على الأرض. واقتصرت الجهود في هذا المجال على ما كان يفعله فيصل الحسيني وبعض لجان الدفاع عن الأراضي، يضاف إلى ذلك الدعم المالي من قبل مؤسسة الرئاسة (الرئيس ياسر عرفات).

خلال هذه المرحلة، أعاد الرئيس ياسر عرفات أيضاً تشكيل أمانة القدس عام 1998 لتكون شكلاً رسمياً آخر لبناء السيادة على القدس من أعلى ولتلعب دوراً في تمثيل القدس خارجياً وقد انتهت هذه المرحلة مع اندلاع الانتفاضة الثانية، ثم وفاة فيصل الحسيني، وتمخض عنها انتقال مركز الثقل في قيادة العمل الوطني الفلسطيني بشأن القدس إلى رام الله.

مثلت هذه المرحلة الرابعة نهاية لنوع العمل الوطني السابق في مدينة القدس، حيث تم التركيز في المراحل السابقة على تثبيت الوجود، فالصمود، فالفعل الانتفاضي، ثم نشوء مؤسسات رسمية في القدس تم إغلاقها لاحقاً من قبل الاحتلال.

الفرع الثاني: 2001-2017: المجتمعات المحلية المقدسية ومحاولات الاعتماد على الذات

مع إغلاق بيت الشرق وما ترتب عنه من تراجع العمل الوطني الميداني لاستعادة السيادة على القدس من داخلها وانتقال مركز القيادة الفلسطينية بشأن القدس إلى رام الله، فقدت القدس مركزيتها فلسطينياً من جهة، كما فقدت قيادتها المقدسية العامة من جهة أخرى. أما الواقع البديل الذي نشأ عن ذلك فقد تمثل في انتقال القيادة في الواقع المقدسي إلى المواقع المحلية، وذلك للتعويض عن غياب القيادة المقدسية العامة. كان لهذا التطور انعكاسات سلبية وأخرى إيجابية.

ففي الجانب السلبي، حلت النزعة المحلية ونشأت الخصوصيات المنطقية والانقسامات

(1) حلي، 2007.



الجهوية والعشائرية والزيابائية محل الانتماء الوطني العام، وترتب على ذلك نزاعات وسيطرة للأجندات المحلية وتنافس فيما بينها على حساب تطوير أجندة عامة للقدس، وإلى جانب ذلك فقد فقدت القدس حضورها الدولي الذي كانت تملؤه الشخصية المهمة لفصل الحسيني.

لم تعتمد الحركات الاجتماعية المحلية من قبل التمويل الدولي، حيث اعتاد المانحون الغربيون على واقع «إسرائيلية» القدس، المؤجل موضوع التفاوض بشأنها إلى مرحلة «المفاوضات النهائية». ورغم أن هذه المفاوضات لم تنته كما كان مقرراً أيضاً عام 1999، فقد استمر المانحون بعد عام 1999 في تجاهل تقديم الدعم لتنمية المجتمعات المحلية بذريعة أن هذا الدعم مؤجل إلى أن تتم المفاوضات وتستكمل بعودة القدس الشرقية إلى فلسطين. وإلى حين ذلك يقول لسان حال المانحين الغربيين: لماذا ندخل في صدام مع «إسرائيل» من خلال بوابة دعم الفلسطينيين المقدسيين. وقد عبّر المانحون بذلك عن سياسة نيكولونيالية أعطت الأولوية للموازن القوي القائمة على الأرض لصالح «إسرائيل» ممولة مشاريع إنسانية فحسب لا تشكل تهديداً لنظام السيطرة «الإسرائيلي» في المدينة.

عبّر توجه المانحين الغربيين عن نفسه بطرق مختلفة، وبالنسبة لوكالة الدعم الأميركية فهي ترفض تقديم أي دعم مباشر لمشاريع في القدس الشرقية، إلا إذا كانت جزءاً من مشاريع موجهة لفلسطين بشكل عام. أما أوروبا فقد رصدت 10 ملايين دولار سنوياً منذ عام 2010 لدعم مشاريع في القدس تهدف رسمياً إلى دعم صمود الفلسطينيين في المدينة، ولكن قلة مبالغ الدعم وتوجيهه بشكل خاص للمؤسسات الأوروبية العاملة في المدينة يجعل تأثيره على إحداث تغيير في واقع المدينة محدوداً، وإلى جانب ذلك، هنالك دعم محدود من مؤسسات الأمم المتحدة في المدينة ومن بعض الدول الأوروبية.

ومقابل الدعم الغربي المتآكل، بقي هنالك دعم عربي وإسلامي متنامٍ عبر البنك الإسلامي والصناديق العربية والإسلامية ووكالة بيت مال القدس، وتركيا وقطر والإمارات العربية، قسم من هذا الدعم يذهب للإسكان وبناء المدارس وترميم العقارات، إلا أن قسماً آخر منه يذهب إلى نشاطات اجتماعية وخيرية، ويفتقر هذا الدعم إلى وجود موازنات ثابتة وواضحة وتتحكم فيه الأجندات السياسية، لذا فهو لا يبني تنمية متكاملة للمجتمع المحلي في القدس، إذ إن تركيزه هو على دعم القطاعات دون أن يقوم بجهود جدية لبناء مشاريع جدية تتصدى للاستيطان الاستعماري وتهويد وأسرلة الأرض.

مثل غياب الدعم وتبعثره عاملاً لدفع المجتمعات المحلية المقدسية للاعتماد على ذاتها في تطوير حصانتها ضد الاختراقات «الإسرائيلية» ورفضها والتصدي لها، كما حدث بعد استشهاد الطفل محمد أبو خضير عام 2014 وانتفاضة بوابات الأقصى عام 2017 وكذلك ساعدها غياب الدعم على شق طريق جديدة للحفاظ على بقاء الشعب الفلسطيني في مدينة القدس من خلال التنمية المحلية المعتمدة على توفير التمويل الذاتي رغم نقص المدخرات والإمكانات لمشاريع محلية.

يمكن لهذا الاعتماد على الذات أن يؤسس للتشبيك بين اللجان والهيئات الفاعلة في المجتمعات المحلية المختلفة، وذلك على طريق إنشاء قيادة تشاركية جماعية تتعلم من التجربة السابقة وينخرط فيها كل الناشطين والفاعلين في المجتمعات المحلية على قدم المساواة. على أن هذا لا يزال يمثل مشروعا للمستقبل، وإن كانت أنويته وبراعمه قيد التشكيل، وذلك من خلال محاولات مختلفة، منها محاولة إعادة إحياء دور «أمانة القدس» على الأرض عام 2016 وذلك في فترة الانتخابات للهيئات المحلية الفلسطينية، وكجزء من فكرة شمولية القدس الشرقية في تلك الانتخابات، كانت الفكرة حينها كما ظهرت في ندوات ومقابلات نظمها كاتب هذا البحث باختصار هي أن يُصار لعقد مؤتمر تمثيل مقدسي موسع يقوم بانتخاب أمانة القدس تتولى المسؤوليات التنموية في المدينة، أو أن يُصار إلى انتخاب أو اختيار، حيث يتعذر انتخاب شخوص من مجتمعات القدس المحلية المختلفة كل في موقعه ثم تجميعها معاً في مجلس جديد لأمانة القدس، على أن يضاف لهذا المجلس الباقون على قيد الحياة من مجلس أمانة القدس الذين انتخبوا في انتخابات الأمانة التي عقدت لآخر مرة عام 1963 (انظر/ ي الخاتمة).

استنتاجات وافاق

كما تبين من البحث، فقد نشأت الحركات الاجتماعية في القدس منذ سنوات الاحتلال الأولى من القرن الماضي على شكل اتحادات معلمين ولجان عمل تطوعي، وفي أواخر الستينيات والسبعينيات اقتصر العمل على المحور الوطني الكفاحي بشكل أساس، تم ذلك من خلال أفعال اجتماعية كفاحية قادتها مؤسسات مثل كفاح الأوقاف الإسلامية والمسيحية للحفاظ على استقلاليتها من تدخلات الاحتلال، وكفاح المعلمين كمؤسسة تمثيلية المبكر في نهاية الستينيات من القرن الماضي لمنع فرض المنهاج «الإسرائيلي» على مدارس القدس، وتشكل الجبهة الوطنية ولجنة التوجيه الوطني في القدس، إضافة إلى لجان العمل التطوعي التي يمكن اعتبارها كنوياً للحركات الاجتماعية التي نشأت بعد ذلك. في هذه الفترة تم



بناء السيادة بدرجتها الأدنى في القدس الشرقية، أي كتثبيت للوجود الوطني الفلسطيني ومؤسساته في القدس.

في الثمانينيات من القرن الماضي، نشأت الحركات الاجتماعية، وذلك على شكل اتحادات جماهيرية تابعة للفصائل الفلسطينية، حيث شكل كل فصيل حركاته النسوية والعمالية والطلابية والشبابية. ونشطت هذه الحركات بشكل تنافسي وكان لكل منها عضوية وهدف والتزام حسب معايير تيلي (انظر / ي المحور الثاني). وساهمت هذه الحركات في الانتفاضة الأولى، والتي خلالها شهدت القدس بعض التعاون بين أسفل (الحركات الجماهيرية) وبين أعلى (ممثلًا بيت الشرق بقيادة فيصل الحسيني) لبناء السيادة معًا في القدس من خلال أعمال كفاحية شارك فيها الجميع ضد الاحتلال على طريق الاستقلال الوطني كدرجة ثانية لبناء السيادة على القدس الشرقية (انظر / ي المحور الثاني). قبل ذلك كانت الفعاليات من أجل حفظ السيادة قطاعية نخبوية فقط (كالأوقاف والمعلمين مثلًا)، كما طلبت المدارس في كفاحات عفوية.

وكانت فترة الانتفاضة الأولى هي الفترة الوحيدة للتعاون بين أعلى وأسفل، حيث اجتمعت قيادة القدس في الميدان مع فئات القدس (كالشباب مثلًا) وقطاعات القدس (كالصحة والسياحة والتعليم والأوقاف وغيرها)، ولجان مختلف المجتمعات المحلية المقدسية معًا. كل هؤلاء اجتمعوا في الميدان للكفاح ضد الاحتلال من جهة، ولتحقيق التنمية من أسفل من أجل تعزيز البقاء والصمود للإنسان المقدسي على أرضه. أي تم الجمع بين الكفاح الوطني وبين تنمية المجتمع المحلي كأساس لبناء السيادة على الأرض.

على أن هذا الجانب لبناء السيادة الفلسطينية في القدس بالتعاون بين أسفل وأعلى، قد اصطدم في حينه بعدة عوامل أدت إلى انهيار هذا التعاون:

تعود أولى هذه العوامل إلى انسحاب مركز القيادة الوطني بشأن القدس تدريجيًا من القدس إلى رام الله. أما ثاني هذه العوامل فيتعلق بالتخطيط للقدس على أنها تتمثل بالقطاعات فقط، وليس القطاعات والمجتمعات المحلية التي تعاني من الاستهداف المباشر على أشكال مصادرة للأراضي، وهدم للبيوت وتهجير للسكان. وقد أدى ذلك إلى خلق فجوة بدأت تتسع بين القيادة وبين المجتمعات المحلية المقدسية، وبين هذه الأخيرة وبين القطاعات التي صارت تحصل على فرص التمويل العربي والدولي وحدها دون المجتمعات المحلية.

ثالث العوامل تمثل في تحول الحركات الاجتماعية إلى المهنية والمأسسة، ما أدى إلى تطورها

إلى مؤسسات معتمدة على المنح الخارجية، وتعمل وفق أجندة المانحين، وبالتالي انفصالها عن قواعدها الاجتماعية السابقة وتحويلها إلى الخدمات. ومن المفارقة أن هذه المؤسسات الناشئة قد سمّت ما فعلته بأنه تعزيز للمجتمع المدني الفلسطيني، ولكن ما فعلته في الواقع لم يكن سوى تجويف للمجتمع المدني، حيث جرّده من قاعدته الجماهيرية، كما أفقدته بعده السياسي الكفاحي وطنياً ومجتمعياً في ظل انتقال التركيز إلى البرامج المهنية البحتة. ورابع هذه العوامل هو تقلص التمويل للقدس في ضوء تأجيل موضوع القدس للمفاوضات النهائية، وتوجه التمويل الضئيل إلى القطاعات المهنية فقط درءاً للصدام من قبل المانحين مع الاحتلال فيما لو تم تمويل برامج لدعم السيادة الفلسطينية من أسفل.

شهدت مرحلة ما بعد توقيع اتفاق أو سلو أيضاً إعداد خطط رسمية للقدس، وكان حظ هذه الخطط محدوداً تطبيقياً، وذلك بسبب تردد المانحين في إغضاب «إسرائيل»، وكذلك بسبب عدم إشراك المجتمعات المحلية في التخطيط والتنفيذ لهذه الخطط. فوق ذلك شهدت مرحلة ما بعد أو سلو إنشاء مرجعيات رسمية لمتابعة الوضع المقدسي وذلك وفق أسلوب التعيين.

رغم كل ما تقدم، فقد شهدت المرحلة منذ الانتفاضة الثانية عام 2000، ورحيل فيصل الحسيني عام 2001، وما تلاه من إغلاق لبيت الشرق ول(13) مؤسسة فلسطينية أخرى تابعة لمنظمة التحرير في القدس الشرقية... شهدت هذه المرحلة انتقال الحركات الاجتماعية إلى المحلية، وذلك كتعويض عن تفكك واندثار الحركات الاجتماعية على المستويين الوطني العام والمقدسي العام أيضاً.

وإذ يمثل هذا الانكفاء نحو المحلية نكسةً على حساب البعد الوطني العام في جانبه السلبي، إلا أنه يمكن استشاره لتعزيز المشاركة في صنع القرارات وفي بناء السيادة الفلسطينية في القدس من أسفل وبالتعاون مع أعلى. لتحقيق ذلك تقترح هذه الورقة التمسك بنتائج بحث ميداني أجراه الباحث عام 2016 ونشره العام الماضي حول أمانة القدس⁽¹⁾، حيث خلص البحث إلى أن أفضل صيغة لبناء السيادة الفلسطينية في القدس في ظل موانع الاحتلال، يمكنها أن تتم من خلال انتخاب/ أو فرز (وذلك حسب خصوصيات كل موقع) لجان مجتمعية فاعلة تنبثق عن الحركات الاجتماعية وممثلي القطاعات والفئات والمجتمعات، وذلك في كل مجتمع محلي مقدسي على حدة، ثم تجتمع هذه اللجان التمثيلية

(1) سالم، 2018.



في شبكة واحدة تحدد احتياجاتها التنموية كما وتشكل منها أمانة جديدة للقدس تعمل تحت إشراف «م.ت.ف»، تتولى تلقي الاحتياجات المقدسية لكل المجتمعات المحلية بجوانبها: التنموية لبناء الصمود وتثبيت الوجود، والكفاحية في سبيل استمرار النضال من أجل استقلال القدس كعاصمة لفلسطين، وتقوم بالاعتماد على الجهود والمساهمات المحلية وتنسيق دعم «م.ت.ف» والسلطة الوطنية الفلسطينية ووزاراتها للقدس، كما تقوم بالتوأمة الفعالة لمجتمعات القدس المحلية مع نظيراتها في مدن العالم. فهذه الطريقة ينشأ أعلى (أي أمانة القدس) بالمشاركة من قبل المجتمعات المحلية من أدنى، ويعمل معها بشكل متضافر لتحديد احتياجاتها ولتلبيتها من المصادر المحلية والعربية والدولية، كما يشحذ استعداداتها لمواجهة إجراءات الاحتلال ومستوطنيه الاستعماريين على كل المستويات القانونية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية والتنموية والكفاحية الميدانية.

تتيح هذه الفكرة إعادة بناء وتفعيل الحركات الاجتماعية ودورها لإعادة بناء القدس، واستعادة مركزيتها لفلسطين والتي فقدتها منذ مطلع الألفية الثانية، وبهذا يمكن إعادة دمج الخصوصية المقدسية في إطار فلسطيني شامل قائم على التنوع، وذلك بديلاً عن الخصوصيات المترددة. ومن الواجب أن يتبنى المجتمع العربي والإسلامي والدولي توجهات أخرى ترمي إلى دعم وبناء الوجود الفلسطيني في مدينة القدس، ومكافحة توسع الاستيطان الاستعماري «الإسرائيلي» فيها، ودعم المقاومة اللاعنفية الفلسطينية للاحتلال، وذلك كخطوات على طريق تحقيق استقلال المدينة كعاصمة لدولة فلسطين، لاسيما بعد أن اعترفت الولايات المتحدة بالقدس كعاصمة لـ «إسرائيل» في نهاية عام 2017.

المراجع

كتب

- البرغوثي، مصطفى، وجقمان، جورج. الحركات الاجتماعية السياسية في فلسطين، 2000 (بدون دار نشر).
- الرويضي، أحمد. السياسات والإجراءات في مكتب وزارة الداخلية في القدس الشرقية. القدس الملتقى الفكري العربي، 2000.
- الشقاقي، خليل. دراسة لاحتياجات الأمن وحكم القانون في المناطق الفلسطينية المحتلة من الضفة الغربية الواقعة خارج حدود المناطق المسماة أ. رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2017.
- القطب، اسحق. مجالس الأحياء في القدس العربية. القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية/ باسيا، 1997.
- برنامج متطوعي هيئة الأمم التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. العونة دليل مؤسسات العمل التطوعي في الأراضي الفلسطينية، 2003.
- بشارة، عزمي. المجتمع المدني: دراسة نقدية. ط 6. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
- بورديو، بيار. العقلانية العملية: حول الأسباب العملية ونظريتها. دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر والتوزيع، 2000-2010.
- جمعية الدراسات العربية مشروع الدراسات القطاعية المتعددة للقدس الشرقية. إستراتيجية القطاعات المتعددة للقدس الشرقية، 2003.
- حليبي، أسامة. بلدية القدس العربية. ط 2. القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية/ باسيا، 2007.
- سالم، وليد. المواطنة والسلام الأهلي في القدس الشرقية. القدس: مركز آكت للدراسات والوسائل البديلة لحل النزاعات، 2018.
- عرفة، نور. تشخيص الموارد الاقتصادية المحلية- القدس. رام الله: معهد أبحاث السياسات الفلسطينية/ ماس، 2017.
- لاتندرس، أن. المقاومة الفلسطينية والتغيير المدني في القدس الشرقية 1967-1994. - القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية/ باسيا، 1995.
- مجموعة باحثين. الانتفاضة مبادرة شعبية دراسة لأدوار القوى الاجتماعية. رام الله: بدون دار نشر، 1990.



- منظمة التحرير الفلسطينية، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار) 2012.
- إنها القدس: الخطة الإستراتيجية لتنمية مدينة القدس العربية، 2012.
- مارغليت، مائير. إسرائيل والقدس الشرقية استتلاء وتهويد، ترجمة مازن الحسيني منشورات مركز القدس للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2011.

دوريات

- أغازريان، إيليز. «المقدسيون وانشطار الهوية: من وحي فرانز فانون» مجلة الدراسات الفلسطينية. مجلد 21، عدد 82 (2010).
- تراكي، ليزا. قبل الطوفان تطور الوعي السياسي في المناطق المحتلة تمهيداً للانتفاضة 1967-1987. آفاق فلسطينية عدد 5 (1990).
- حليلة، سمير. "ديناميات التنمية البديلة نشوء المنظمات الجماهيرية في الأرض المحتلة وتطورها". مجلة آفاق فلسطينية، عدد 6 (1996).
- مجلة الدراسات الفلسطينية. «رسالة شمعون بيريز ليوهان هولست»، مجلد 52، عدد 48 (2001).
- الملتقى الفكري العربي. مؤتمر التنمية من أجل الصمود. القدس (1984).

تقارير وخطط

- الأمم المتحدة. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: الأونكتاد. الاقتصاد الفلسطيني في القدس الشرقية: الصمود في وجه الضم والعزل والتفكك. (2013).
- السرخي، عناد. ورقة سياسات ومبادئ الخطة الإستراتيجية التنموية لمدينة القدس. وزارة شؤون القدس، 2013.
- ديوان الرئاسة الفلسطينية وحدة القدس. الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس الشرقية. 2010
- ديوان الرئاسة الفلسطينية وحدة القدس وجامعة القدس. الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس الشرقية، 2018.
- مؤسسة التعاون، يا قدس نعبّر أسوارك، 2007-2008.
- منظمة التحرير الفلسطينية. دائرة القدس الخطة الإستراتيجية للقدس (وثيقة غير منشورة)، (b2016).
- منظمة التحرير الفلسطينية مركز التخطيط الفلسطيني. محاضر ورشات عن أمانة القدس، 2016a

English References

Giddens, Anthony. **The Constitution of Society: Outline of the Theory of Structuration**. Cambridge: Polity, 1984.

Hiltermann, Joost. **Before the Uprising: The organizations and Mobilization of Palestinian Workers and Women in the Israeli Occupied West Bank and Gaza Strip**. Princeton University Press, 1991.

Krasner, Stephen. D. **Problematic Sovereignty: Contested Rules and Political Possibilities**. Columbia University Press, 2001.

Tilly, Charles. **Social Movements 1768–2004**. London: Paradigm Publishers, 2014.

Touraine, Alain. **The Post– Industrial Society**. New York: Random House, 1971.

Periodicals

Arafeh, Nur. “Which Jerusalem: Israel`s Little Known Master Plans”. Al-Shabaka.org (28.7.2016).

Anderson, Mary B. “Understanding Difference and Building Solidarity: A Challenge to Development Initiatives”. **Development and Social Diversity**. Oxfam Publication /UK and Ireland (1996).

Cox, R. W. “Social Forces, States and World Orders: Beyond International Relations Theory” **Millennium Journal**: Vol.10 No.2 (1981).

Dajani, Mohammed S. Occupation, Not Apartheid– The b Washington Institute for Near East. Fikra Forum, 2017.

Salem, Walid. “Jerusalemites and the Issue of Citizenship in the Context of Israeli Settler Colonialism” *Journal of Holy Land and Palestine Studies*, Vol.17 No 1(May 2018a).

– Jerusalem: **Monitoring Report and a Human security Community Based Agenda for Change**. Jerusalem: The Center for Democracy and Community Development, 2010.

– “The East Jerusalem Municipality, Palestinian Policy Options and Proposed in Alternatives”. In **Jerusalem Quarterly**, No. 74 (2018b).